أكـــــدت ضـــــرورتـــه الـقـصـــوى حـالـيـاً

مصادر برلمانية: غياب قانون النفط والغاز سيؤدي إلى فشل جميع السياسات النفطية

□ بغداد /متابعة المدى

فني في احدى المنشات النفطية

أكدت لجنة النفط والطاقة النيابية إن جميع السياسات النفطية في البلاد ستنتهي بالفشل في ظل غياب قانون النفط والغاز المعني بتنظيم إدارة الثروة النفطية، مؤكدة أن جولات التراخيص النفطية السابقة نجحت من الناحية الإعلامية فقط.

وقال مقرر اللجنة قاسم محمد بحسب (آكانيوز) إن جولات التراخيص النفطية السابقة التي قامت بها وزارة النفط جميعها فشلت بسبب الفساد المالي والإداري وغياب قانون النفط والغاز وقد نجحت من الناحية الإعلامية فقط".

وأضاف محمد أن جميع السياسات النفطية المتبعة حاليا ستنتهي بالفشل نتيجة لغياب حدود الصلاحيات بين الأطراف بشأن إدارة الثروة النفطية كي تعرف كل جهة حدود صلاحياتها".

لافتاً إلى أن الشركات النفطية الأجنبية تتعامل مع أفراد وهذا يربك العمل

هنالك فرق في جولات التراخيص الأولى والثانية والثالثة عن جولة التراخيص الرابعة كون الجولات الثلاث الأولى كانت جولات تراخيص إنتاج واستخراج أما جولة التراخيص الرابعة فهي جولة تراخيص استكشافية.

وأضاف العوادي: كان من المتوقع أن يكون هنالك (١٢) رقعة استخراجية معلنة في الجولة الرابعة ولكن مع شديد الأسف لم يكن هنالك تقديم حقيقي لهذه الجولات لاسيما وان وزارة النفط كانت جدية في تعاملها مع ملف جولات التراخيص وتسعى بهذا المسعى أن يكون هنالك رؤية لمواضع الاستكشافية.

وتابع العوادي: أن في جولات التراخيص لاسيما الرابعة فيها الكثير من الايجابيات لوزارة النفط وعلى رأسها التأكد من وجود اعتماد على الاحتياطي الواضح من النفط الخام ومن الغاز ايضاً.

واشار الى أن لجنة النفط والطاقة التي حضرت جولة التراخيص الرابعة كمراقب كان لديها رؤية بالنسبة الى وضع العمل وكيفية التقديم على الرقع الاستكشافية حيث عندما يكون التقديم على (٦) مواقع استكشافية من أصل (١٢) رقعة معرضة للتقديم فإن جولة التراخيص وحسب تقييمنا ناجحة أما إذا كان العدد اقل من ذلك فهي جولة لا تكون بالمستوى المطلوب، وبعدم التقديم على ثلاث رقع فقط فإنه يمكن القول على هذه الجولة بأنها ليست بمستوى الطموح وبين العوادي:أن على وزارة النفط أن تكون أكثر دقة بالقبول بالشركات لهذه المواقع الاستكشافية. وأكد على أن اختيار المواقع الاستكشافية هي من مسؤولية وزارة النفط من خلال أعداد التنادر الكافية والكشوفات لهذه المواقع لكن لم تكن هنالك شركات حقيقية تقدمت الى جولة التراخيص الرابعة مثل تلك التي تقدمت الى جولات التراخيص الأولى والثانية والثالثة ويمكن القول عليها أنها شركات ليست بالمستوى المطلوب.

وبين أن اللجنة لاحظت ايضا أن الكثير من المواقع لم تقدم عليها أي شركة رغم ان أغلب الشركات التي شاركت في جولة التراخيص الرابعة قامت بشراء الكثير من الحقائق الخاصة بمواقع الرقع.

وأعلنت وزارة النفط في آذار الماضي عن جولة التراخيص الرابعة لتطوير ١٢ موقعاً استكشافياً منها سبعة مواقع غازية وخمسة مواقع نفطية منتشرة على ٦٥٠٠ كلم موزعة على عشر محافظات هي نينوى، الأنبار، النجف، الديوانية، بابل، المثنى، ديالى، واسط، البصرة وذي قار

وانتهت الجولة باستثمار ثلاث رقع استكشافية هي الثامنة الغازية الواقعة بين محافظتي ديالى وواسط بمساحة ستة ألاف كم مربع فازت بها شركة باكستان بتروليوم الباكستانية النفطية بين محافظتي المثنى وذي قار فيما فاز ائتلاف شركتي لوكاويل الروسية وامبركس اليابانية باستثمار الرقعة الاستكشافية النفطية العاشرة بين محافظتي المثنى وذي قار وبمساحة خمسة آلاف و٥٠٠ كم مربع.

واسط تؤكد قرب تصدير النفط لأول مرة من حقل بدرة

□ واسط / المدى

قالت محافظة واسط أن العام المقبل سيشهد تصدير النفط لأول مرة من حقل بدرة شرق الكوت، مشيرا إلى أن خام النفط ستكون نوعيته ممتازة بحسب الفحوصات المختبرية التي أجريت له.

وقال محافظ واسط مهدي الزبيدي لـ"السومرية نيوز"، إن محافظة واسط ستحتفل مطلع العام المقبل ٢٠١٣ بتصدير النفط لأول مرة من آبار مشروع حقل بدرة النفطي (٩٠ كم شرق مدينة الكوت) بطاقة ١٥ ألف برميل يوميا، لتصل إلى ٦٠ ألف برميل يوميا عند منتصف العام نفسه"، مبينا أن "النفط الخام المنتج سيكون خاليا من غاز (H2S) السام".

وأضاف الزبيدي أنه "من المقرر أن تصل طاقة الإنتاج إلى ١٢٠ إلف برميل بعد مرور عام على الإنتاج"، موضحا أن "استخراج النفط في حقل بدرة النفطي يعد حافزا كبير للشركات الاستثمارية العالمية من أجل استثمار حقول نفطية أخرى في المحافظة بقضاء بدرة وناحية الدجيلي جنوب الكوت".

وتابعة الزبيدي أن "شركة الخليج العربي التي تعاقد معها ائتلاف شركة كاز بروم الروسية انتهت من إزالة جميع الألغام والمخلفات الحربية من موقع حقل بدرة النفطي البالغة مساحته ١٦٥ كيلو متر مربع"، لافتا إلى أنه "تم إزالة آخر لغم أرضي من مخلفات الحرب العراقية الإيرانية".

ويقع حقل بدرة (٩٠ كم شرق مدينة الكوت) على الحدود العراقية الإيرانية باحتياطي يبلغ بنحو ثلاثة مليارات من النفط الخام، وتملك شركة غاز بروم الروسية حصة ٤٠ بالمئة في المشروع المشترك، والشركة التركية تباو عشرة بالمئة، وكوكاس الكورية ٣٠ بالمئة، وبتروناس الماليزية ٢٠ بالمئة.

ويذكر أن محافظة واسط تضم حقل نفط الأحدب في ناحية الأحرار (٢٥ كم غربي الكوت) وهو احد الحقول العراقية التي باشرت بعمليات الضخ التجريبي للنفط خلال شهر تموز الماضي من قبل شركة الواحة الصينية بطاقة ٦٠ ألف برميل يوميا، ومن المؤمل أن تبلغ طاقته الإنتاجية حال تطويره ٢٠٠ ألف برميل يوميا، ويضم الحقل الذي تم اكتشافه سنة ١٩٧٩ احتياطيا يبلغ حجمه ٢٢٥ مليون برميل من النفط.

في الوقت نفسه أعلنت إدارة محافظة واسط عن وضع حجر الأساس لتطوير وتأهيل ثلاثة أحياء سكنية في الكوت بكلفة ٣١ مليار دينار عراقي، مؤكدة أن المشروع هو الخدمي الأول الذي يتم تنفيذه من قبل شركة أجنبية.

وقال معاون محافظ واسط للشؤون الفنية المهندس صبيح لفتة إن المحافظ مهدي الزبيدي وضع حجر الأساس لمشروع تطوير وتأهيل ثلاثة أحياء سكنية في الكوت وهي الحقوقيون والضباط والحرية"، مبيناً أن "كلفة المشروع بلغت ٣١ مليار دينار ضمن مشاريع تنمية الأقاليم للعام ٢٠١٢".

وأضاف لفتة أن "المشروع هو أول مشروع خدمي يتم تنفيذه في المحافظة من قبل شركة أجنبية وهي شركة بولونية متخصصة في أعمال المقاولات"، مشيراً إلى أن "المشروع الذي تم تحديد فترة ٧٢٠ يوماً لانجازه يتضمن مد شبكات المجاري والماء الصالح للشرب والكهرباء والاتصالات فضلاً عن الأعمال البلدية المتعلقة بتبليط الشوارع وتأهيل الأرصفة والساحات العامة وإنشاء حدائق ومتنزهات متعددة".

وتبلغ ميزانية تنمية الأقاليم لمحافظة واسط للعام ٢٠١٢ بنحو ٢١٦ مليار دينار عراقي فضلا عن موازنة الوزارات التي تتضمن الموازنة التشغيلية والاستثمارية.

أمانة بغداد تتهم إدارة المحافظة بتعطيل الكثير من المشاريع

□ بغداد /المدى

اتهمت أمانة بغداد إدارة محافظة بغداد بتعطيل الكثير من المشاريع الإستراتيجية والخدمية، وفيما وصفتها بـ"المؤسسة الفاشلة"، حملتها كامل المسؤولية في تأخير تنفيذ المشاريع.

وقالت الأمانة في بيان صحفي إن محافظة بغداد تعد واحدة من العقبات الرئيسية المعطلة لكثير من المشاريع وأعمال الأمانة لاسيما فيما يتعلق بعدد من القطاعات الخدمية"، مبينة أنها "تقوم بمنع آليات الأمانة من تحميل الزميج النهري المستخدم في تنفيذ المشاريع من معظم المواقع مما اضطرها إلى التحميل من مواقع بعيدة وتحمل الكلف المالية الإضافية".

وأضاف البيان أن هذا الأمر أدى إلى توقف الناقلتين العاملتين لدى الأمانة لعدم تناسب التسعيرة مع هذه المسافات البعيدة ما سيترتب عليه توقف العمل في جميع مواقع التحميل وعرقلة تنفيذ المشاريع"، مضيفاً أن "من بين المشاريع إنشاء عدد كبير من المتنزهات والحدائق المهمة إضافة إلى أعمال تطوير وتأهيل عدد كبير من الشوارع والجزرات الوسطية الرئيسية".

واعتبر البيان محافظة بغداد مؤسسة فاشلة"، مؤكداً أن "إجراءاتها غير السديدة وقراراتها غير الموفقة على هذا الصعيد كان لها بالغ التأثير على سير تنفيذ مشاريع أمانة بغداد الإستراتيجية والزراعية والخدمية". ولفت البيان إلى أن محافظة بغداد عودتنا على اتخاذ خطوات وإجراءات غير محسوبة وغير مدروسة بعناية وأربكت عملية تقديم الخدمات وأعاقت تنفيذ كثير من المشاريع المهمة لغايات نجهلها"، مطالباً المحافظة بـ"تقديم توضيحات منطقية واتخاذ قرارات فورية لإيقاف هذه الإجراءات المعرقلة لأعمال أمانة بغداد ونحملها كامل المسؤولية في تأخير تنفيذ هذه المشاريع

الكهرباء تضيف 190 ميغاواط إلى منظومة الكهرباء الوطنية

□ بغداد /قيس عيدان

اضافت وزارة الكهرباء ١٩٠ ميغاواط إلى منظومة الكهربائية الوطنية عبر خط الاستيراد العراقي السوري .

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس في بيان صحفي اطلعت عليه المدى إن منظومة الكهرباء الوطنية قد شهدت إضافة ١٠٠ ميغاواط عبر خط استيراد الطاقة الضغط الفائق (قائم – تيم) بعد تشغيل الخط العراقي السوري" ، مشيرا إلى أن "الخط قد تم انجازه من قبل الملاكات الهندسية والفنية التابعة لمديرية نقل الطاقة الكهربائية في الفرات الأعلى" .

وفي السياق ذاته بين المدرس أن الملاكات الهندسية والفنية أنجزت تشغيل الوحدة الأولى من محطة كهرباء الناصرية الحرارية وربطها بالشبكة الوطنية بطاقة ٩٠ ميغاواط، بعد أن تم الانتهاء من اعمال الصيانة والتأهيل عليها من قبل الشركة الرومانية" . وأوضح المدرس أن محطة كهرباء الناصرية الحرارية هي إحدى محطات توليد الطاقة الكهربائية في العراق وتقع إلى الغرب من مدينة الناصرية ٣٧٥ كم جنوب بغداد، وقد دخلت إلى العمل نهاية عام ١٩٧٨، وهي مؤلفة من أربع وحدات توليدية بطاقة تصميمية ٢٠٠ ميغاواط لكل وحدة"، لافتا إلى أن "المحطة تعمل الآن بطاقة إنتاجية إجمالية قدرها ٥٥٠ ميغاواط". وكانت الملاكات الهندسية والفنية التابعة لوزارة الكهرباء أنجزت في شباط ٢٠١٢ الربط النهائي لخط (قائم . تيم ٤٠٠ كي.في) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية العراقية بمنظومة الكهرباء السورية تمهيدا لاستيراد الطاقة الكهربائية عبر الربط الثماني.

ويعد العراق إحدى الدول التي أسست لمشروع الربط الخماسي إلى جانب سوريا والأردن ومصر وتركيا والذي أصبح الآن يعرف بمشروع الربط الثماني بعد انضمام ليبيا ولبنان وفلسطين إليه. ويستورد العراق حاليا الطاقة الكهربائية من إيران بواقع ١٠٠٠ ميغاواط عبر ثلاث خطوط هي خط كرمنشاه – ديالى وخط سربيل زهاب – خانقين وخط عبدان – البصرة، وخط كرخة – عمارة وتغذى هذه المحافظات عبر خطوط كهرباء الضغط العالي، فضلا عن ١٠٠ ميغاواط من تركيا.

اتحاد رجال الأعمال : الاقتصاد يتعافى وخطط إنعاشه صحيحة

□ بغداد /المدى

أكد رئيس الاتحاد الدولي لرجال أعمال العراق حميد العقابي، تعافي الاقتصاد الوطني تدريجياً بعد اتخاذ خطوات صحيحة من قبل المعنيين للنهوض به، داعياً الى ضرورة إنشاء مناطق اقتصادية حرة للتبادل التجاري الدولي لرفع إيرادات الدولة المالية.

وقال العقابي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن العراق يمتلك مقومات اقتصادية كبيرة وثروات طبيعية هائلة، والأسس الصحيحة بدأت توضع لاستثمارها بشكل جيد، ما جعل الاقتصاد الوطني ينمو تدريجياً.وأضاف: يجب وضع الخطط السليمة لزيادة إيرادات الدولة المالية عند إنشاء أكثر من منطقة اقتصادية حرة بطريقة الاستثمار في البلاد، نظراً لما يتمتع به العراق من موقع جغرافي كبير يربط قارة آسيا بأوربا عن طريق الخليج العربي مبيناً ان العملية تحتاج الى تفعيل التشريعات القانونية الخاصة بها وتأهيل البنى التحتية في تلك المناطق لاستثمارها. وأوضح: أن العراق بإمكانه منافسة الدول الاقتصادية الكبرى من خلال تنويع الإيرادات المالية عبر تفعيل القطاع الخاص بشكل كامل وعدم الاعتماد على اقتصاديات الدول الأخرى.

برلماني يستبعد رفع العراق من طائلة البند السابع

□ بغداد /وكالات

استبعد عضو اللجنة الاقتصادية قصي جمعة، رفع العراق عن طائلة البند السابع قريباً، نتيجة عدم حسم القضايا العالقة بين العراق والكويت.وقال جمعة في تصريحات صحفية : رغم تشكيل لجان مشتركة للتفاوض بين الجانبين العراقي والكويتي لحسم الأمور العالقة بينهما كالتعويضات والديون المتراكمة إلا أنها لم تصل الى نتيجة تؤدي من خلالها إلى رفع العراق عن البند السابع. وأضاف: أن الفصل السابع يعد قرارا اميا ويتطلب وجود التزامات معينة يقدمها الطرف الآخر "أي العراق" تجاه البند لرفعه، مؤكداً عدم اهتمام الحكومة العراقية بالموضوع، ما سيجعله يأخذ وقتاً طويلاً لحله. وتابع : يجب أن تكون هناك مفاوضات جادة مع الجانب الكويتي وتعقد من خلالها اتفاقيات لحل جميع القضايا العالقة بين البلدين من اجل خروج العراق من طائلة الفصل السابع. ويذكر أن العراق تعرض لعقوبات دولية اثر اجتياح الكويت عام ١٩٩٠، وبضمنها وضعه تحت طائلة البند السابع الذي يبيح استخدام القوة العسكرية ضده وتحديد حركة الجيش كونه بلدا يهدد الأمن والسلم العالميين في ذلك الحين.

دعوة إلى الاستثمار في القطاع الزراعي

□ بغداد /المدى

دعا عضو لجنة الزراعة النيابية فؤاد الدوركي وزارة الزراعة الى ضرورة التركيز على الاستثمار في القطاع الزراعي من أجل تحقيق الامن الغذائي للبلد، محملاً الوزارة اسباب ضعف الحركة الاستثمارية في المشاريع الزراعية.

وقال الدوركي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): هناك شركات محلية واجنبية لديها الرغبة الشديدة في انشاء مشاريع استثمارية تخص القطاع الزراعي، الا ان وزارة الزراعة ليست جادة في التعاقد مع تلك الشركات ووضع التسهيلات لهم للنهوض بهذا القطاع.

وأضاف: أصبح الضروري عرض القطاع الزراعي بشكل كامل الى الاستثمار لانه سيكفل تطويره وتحقيق الإمن الغذائي للبلد الذي يعتبر من المقومات الاساسية في بناء اية دولة حديثة، وايضا سيحقق مردودا ماليا كبيرا للمستثمر، من خلال عرض منتجه الى السوق.

وأوضح: ان العملية تحتاج الى وضع تسهيلات من قبل وزارة الزراعة للمستثمرين لكي تجذبهم للاستثمار كإنشاء بساتين متخصصة لزراعة مادة معينة او القضاء على حالات التصحر الذي يعاني منها البلد مؤخراً.